مركز المنبر
للدراسات والتنمية المستدامة
ALMANBAR CENTER FOR STUDIES
AND SUSTAINABLE DEVELOPMENT

العقوبات الأميركية ومستقبل الطاقة في العراق.. ما هو دور طهران في عقد الغاز بين العراق وتركمانستان؟

الكاتب: سيد رضا قزويني غربي

المصدر: موقع ديپلماسي ايراني / نشر بتاريخ 15 كانون الثاني 2025

عن المركز

مركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة، مركز مستقلٌّ، مقرّه الرئيس في بغداد. رؤيته الرئيسة تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام – فضلاً عن قضايا أخرى – ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا تهمّ الشأن السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي.

لا تعبر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز وانما تعبر عن رأي كتابها

حقوق النشر محفوظة لمركز المنبر للدراسات والتنمية المستدامة

https://www.almanbar.org

info@almanbar.org

العقوبات الأميركية ومستقبل الطاقة في العراق.. ما هو دور طهران في عقد الغاز بين العراق وتركمانستان؟

الكاتب: سيد رضا قزويني غربي

المصدر: موقع ديپلماسي ايراني / نشر بتاريخ 15 كانون الثاني 2025 [1]

شكّلت مسألة توفير الكهرباء الصناعية والمنزلية في العراق أحد التحديات المستمرة لهذا البلد في العقديّن الأخيريّن. من المشاكل الخطيرة في إنتاج الكهرباء في العراق هو نقص الوقود اللازم لمحطات الطاقة، وهو الغاز، ذلك أن 60% من محطات توليد الطاقة الكهربائية في العراق تعمل بالوقود الغازي.

وعلى الرغم من أن العراق يمتلك 141 تريليون متر مكعب من احتياطي الغاز، مما يجعله الدولة الحادية عشرة عالمياً في هذا الصدد، إلاّ أن هناك مشاكل كثيرة في استغلال هذه الاحتياطيات تمنع العراق من الاكتفاء الذاتي في هذا المجال وحل مشكلة الكهرباء لديه. سوف نتناول في مقال آخر حول موضوع موارد الغاز في العراق ومشاكل الحصول عليه واستغلاله بشكل شامل. لكن في هذا المقال، سوف نتطرق إلى عقد استيراد الغاز من تركمانستان إلى العراق ودور إيران في ذلك.

تبلغ طاقة إنتاج الكهرباء في العراق حالياً نحو 27 ألف ميغاوات، ويتم إنتاجها بشكل عام بمساعدة محطات توليد الكهرباء التي تعمل بالغاز، لكن حاجة البلاد الحقيقية تبلغ ما يقرب من 40 ألف ميغاوات. أما الغاز الذي تصدّره إيران إلى العراق فهو المورد الوحيد لـ 8000 ميغاوات. لكن في ذات الوقت فإن هذه الكمية المستوردة من إيران توفر ما بين 30 إلى 40 بالمئة من احتياجات العراق من الطاقة. ويرتبط آخر عقد لتصدير الغاز الإيراني إلى العراق بشهر مارس/آذار 2024، حيث سيتم بيع 50 مليون متر مكعب من الغاز إلى العراق يومياً.

لقد جعل هذا الأمر من العراق دولة تعتمد على إيران في مجال الطاقة (الغاز والكهرباء). ورغم أن إيران هي المورد الرئيسي للغاز إلى العراق، إلاّ أنه في الأشهر الباردة من العام، يؤدي الاستهلاك المرتفع للغاز في مختلف القطاعات الإيرانية ، بما في ذلك الاستخدامات المنزلية، إلى نقص الغاز داخل إيران.

يُعتبر التوقف المؤقت لصادرات الغاز إلى العراق، خاصةً في موسم البرد، أمراً عادياً، بسبب مشاكل العملة والديون المستحقة لإيران. ونتيجة لذلك، يحدث انقطاع في إنتاج الكهرباء داخل العراق.

---

[1] تحريم های آمریکا و آینده انرژی در عراق
نقش تهران در قرارداد گازی عراق و ترکمنستان چیست؟
http://irdiplomacy.ir/fa/news/2030602/%D9%86%D9%82%D8%B4-%D8%AA%D9%87%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%AF%D8%B1-%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1%D8%AF%D8%A7%D8%AF-%DA%AF%D8%A7%D8%B2%DB%8C-%D8%B9%D8%B1%D8%A7%D9%82-%D9%88-%D8%AA%D8%B1%DA%A9%D9%85%D9%86%D8%B3%D8%AA%D8%A7%D9%86-%DA%86%DB%8C%D8%B3%D8%AA-

في ذات السياق أدى اعتماد العراق الكبير على الغاز الإيراني إلى ضغوط من الولايات المتحدة على حكومة بغداد لإيجاد بدائل للطاقة الإيرانية. وإدراكاً لظهور أزمة خطيرة في العراق بسبب التوقف المفاجئ لواردات الغاز الضخمة من إيران وتأثير ذلك على العلاقات بين بغداد وواشنطن، أعفت واشنطن العراق مؤقتاً* من العقوبات الناجمة عن التعاملات الاقتصادية للدول والشركات مع إيران.

ومع ذلك، لا تزال الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة على العراق لإيجاد بديل للغاز الإيراني قائمة. أيضاً في العراق، هناك مخاوف جدية من أنه مع تنصيب ترامب، لن يتم تمديد الأحكام الدورية التي تستبعد العراق من التفاعل الاقتصادي مع إيران في شراء الطاقة.

على أية حال، لا يزال العراق يبحث عن بدائل. أحد هذه البدائل، بحسب قادة أحد الأحزاب العراقية، كان الاقتراح الأميركي بشراء الغاز من تركمانستان. وفي أغسطس 2023، وقعت الحكومة العراقية اتفاقاً مبدئياً لشراء الغاز من عشق آباد، على أن يكون ذلك في نهاية عام 2023 ولمدة 5 سنوات. إلاّ أن هذا الاتفاق تم توقيعه مطلع الخريف الجاري بين الطرفين العراقي والتركمانستاني.

وبموجب قرار مجلس الوزراء العراقي، أصبحت شركة لوكستون للطاقة السويسرية هي المقاول لهذا النقل، وتقرر أن يتم نقل الغاز التركمانستاني إلى العراق عبر خطوط نقل الغاز الإيراني. وفي هذا الإطار، سيتم تصدير 20 مليون متر مكعب من الغاز من تركمانستان يومياً في الصيف و10 ملايين متر مكعب في الشتاء.

وفي إطار المقاصة المالية بين إيران والعراق، يجب تخصيص جزء من الغاز المستورد للمناطق الشمالية من إيران، بينما سيتم نقل الباقي، وهو الغاز المحلي المنتج من إيران، إلى العراق. كما أن تكلفة الغاز المصدر من تركمانستان إلى إيران والعراق تدفعها بغداد إلى عشق آباد، وتخصص إيران 30% من هذا الغاز كحق عبور. ورغم مرور 5 أشهر على توقيع العقد النهائي، إلا أن تصدير الغاز التركمانستاني لم يبدأ، وبالطبع يُقال إن العراق لم يدفع بعد أي مبلغ لتركمانستان، ويُقدر ب (مليار دولار سنوياً).

ويدّعي العراق أنه لم يتم بعد تحديد هوية المقاول والطرف الثالث. وسيكون هذا المقاول هو الضامن للعقد، وفي حالة إلغاء العقد أو قطع الغاز، فإنه سيكون مسؤولاً عن دفع التعويضات أو إيجاد مصادر بديلة للغاز.

ومع تأخر تصدير الغاز التركمانستاني، كثرت الشائعات داخل العراق وخارجه. وزعمت قناة RT (روسيا اليوم) أن العراق ربما يكون ضحية الخداع وعدم وجود الضمانات اللازمة في هذا الاتفاق مع تركمانستان وإيران. كما ادّعى بعض المحللين الاقتصاديين

العراقيين أن إيران تلقت غاز التصدير من تركمانستان، لكنها تستخدمه للاستهلاك المحلي. وقد نفت وزارة الكهرباء العراقية ما يُثار حول هذا الموضوع، بما في ذلك الدفع لعشق آباد، وأوضحت أنه يتم العمل على إيجاد شركة وسيطة ومقاول مناسب.

أبرم العراق عدة عقود مع شركات أجنبية، تشمل الفرنسية والصينية والإماراتية، لزيادة إنتاجه المحلي من الغاز. ورغم أن بعض هذه العقود لم تُنفذ نتيجة ظهور تنظيم داعش في العراق، إلاّ أن الحكومة العراقية تسعى لتأمين عقود جديدة لتحقيق الاكتفاء الذاتي، بالإضافة إلى الاستجابة للضغوط الخارجية. ومع ذلك، لا يزال إيجاد بديل للغاز الإيراني خياراً غير مناسب لبغداد لأسباب متعددة.

***